مؤتمر صحفي
للدكتور جوزف طربيه
في جمعية مصارف لبنان

المنصة الرئيسية خلال المؤتمر الصحفي ويبدو الدكتور طربيه متوسطاً د. مكرم صادر و د. خاطر أبي حبيب

إستعداد المصارف لأن تضع بتصرُّف أصحاب المؤسسات المنكوبة مؤخراً مختلف آليات التمويل المدعومة الفوائد من أجل مساعدتهم لتجاوز المحنة

قال الدكتور طربيه في كلمته في المؤتمر الصحافي:
يطيب لي أن أرحّب بكم أطيب ترحيب، بإسم جمعية مصارف لبنان وبإسمي، ويشاطرني الترحيب بكم الدكتور خاطر أبي حبيب، رئيس مجلس إدارة كفالات، وقد أردنا أن نعقد هذا المؤتمر الصحفي، لنطرح بعض المعالجات التمويلية بعد أن شهد لبنان، على أثر الجريمة النكراء التي أودت بحياة شهيد لبنان، دولة الرئيس رفيق الحريري، سلسلة من أعمال التفجير المدانة ضد عدد كبير من المؤسسات التجارية والصناعية. ولقد لحقت بهذه المؤسسات، في مناطق السان جورج، والكسليك، ونيو جديدة والبوشرية، خسائر مادية فادحة لم يتم بعد إستكمال جردها وتقديرها، كما أدّى تدمير بعض المؤسسات إلى تشريد موظفيها وعمالها، وقطع أرزاق عيالهم، الأمر الذي يستدعي تضافر كل الجهود، وفي مقدمها جهد المصارف، لمد يد الدعم للنهوض مجدداً بهذه المؤسسات، وإعادتها مع عمالها، إلى الدورة الإقتصادية، ضمن آليات التمويل المتعددة المتوفرة، ومنها دعم مؤسسة كفالات والتمويل المصرفي الميسر والمتوسط أو الطويل الأجل.

وإزاء الواقع الأليم المتمثّل بموجة التعدّي على المؤسسات الإقتصادية والتهديد الأعمى للبنانيين بحياتهم وأرزاقهم، لا يسع جمعية مصارف لبنان إلاّ التأكيد على المواقف المبدئية التالية:

1 – إن الجمعية تستنكر، بل وتدين هذه الأعمال الإجرامية التي تهدف إلى النيل من استقرار لبنان وأمنه وسلمه الأهلي، وإلى إعادة عقارب الساعة إلى الوراء بعد التضحيات الكبيرة التي تكبدها اللبنانيون من أجل إنهاض اقتصادهم الوطني من ركام الحرب ونكباتها ومضاعفاتها. ولا بد من التشديد في هذا المجال على مسؤولية الدولة الأساسية عن حماية أمن الوطن والمواطن، وعن واجب التعويض جزئياً أو كلياً على أصحاب هذه المؤسسات المنكوبة.

2 – إن الجمعية التي وقفت طوال الحرب وبعدها إلى جانب مختلف القطاعات الاقتصادية والتي سعت، بالتنسيق مع السلطات المعنية كافة، من تشريعية وتنفيذية ونقدية ومالية، إلى تأمين أفضل وأوسع آليات الإقراض الممكنة لدعم إعادة بناء المؤسسات وإعادة تشغيلها، تجدد الإعلان عن استعداد المصارف لأن تضع بتصرّف أصحاب المؤسسات المنكوبة أخيراً مختلف آليات التمويل المدعومة الفوائد من أجل مساعدتهم على تجاوز المحنة التي ألمت بهم، وتقديم العون اللازم لهم بغية النهوض من جديد، وذلك التزاماً من الأسرة المصرفية بواجب التضامن الوطني، وحرصاً منها على إعادة تنشيط الإقتصاد اللبناني وتنميته رغم كل الظروف الصعبة المعيقة، وحفاظاً على صون فرص العمل المتوفرة لليد العاملة اللبنانية.

الدكتور جوزف طربيه خلال إلقاء كلمته

الدكتور خاطر أبي حبيب يتحدث في المؤتمر

إن مجلس إدارة الجمعية في إجتماعه الأخير قد أوصى جميع المصارف العاملة في لبنان بالتعامل مع الحالة المستجدة الناتجة عن التدمير الحاصل للمؤسسات الإقتصادية بأقصى ما يمكن من المرونة والتفهّم لأوضاع المؤسسات المتضررة، بحيث يكون الهدف الأساسي للمصارف مساعدة هذه المؤسسات والقوى العاملة فيها على استئناف نشاطها، في أسرع وقت، كما تمنّى مجلس الإدارة على المؤسسات المتضررة إعداد ملفات موثقة حسب الأصول بجردة للأضرار وتكاليفها.

وعلى سبيل التذكير، فإن ثمة آليات إقراضية للتسليف الميسر لآجال متوسطة وطويلة وبفوائد معقولة، سبق تأمينها لعدد كبير من القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية والحرفية، وهذه الآليات هي: القروض المدعومة فوائدها، والقروض المضمونة من شركة كفالات، والقروض الممنوحة ضمن بروتوكول البنك الأوروبي للإستثمار (EIB) والقروض الممنوحة وفق تقنية الإيجار التمويلي (Leasing). وستعطى المؤسسات المتضررة الأولوية في إنجاز معاملاتها من أجل إعادة تجهيز نفسها وإستئناف نشاطها.

إننا إذ نكرّر اليوم شجبنا لكل الأعمال الإجرامية التي تستهدف لبنان، ببشره وحجره، فإننا نهيب بمختلف القوى السياسية اللبنانية إستلهام الضمير الإنساني والوطني، وإظهار اقصى درجات التماسك والحكمة والوحدة من أجل إستعجال تشكيل حكومة قادرة على إخراج البلاد من المأزق السياسي الذي تعيشه منذ أسابيع، والذي يهدد في حال إستمراره إنجاز الإستحقاقات الدستورية في مواعيدها القانونية، مما يزيد من حالة عدم الإستقرار السياسي وينعكس زيادة في مخاطر البلد الإقتصادية.

إن لبنان يستحق منا جميعاً كل التضحيات وأغلاها. حمى الله لبنان من يد الشر وألهمنا جميعاً ما فيه خيره وإزدهاره.

وخلال هذا المؤتمر، كانت كلمة للدكتور خاطر أبي حبيب، رئيس ومدير عام شركة كفالات، قال فيها:

"إن مشروع كفالات هو في الأصل لتشجيع المصارف على تمويل مشاريع المؤسسات والأعمال الصغيرة والمتوسطة بقروض متوسطة وطويلة الأجل وذلك بتوفير كفالة مالية فعّالة تضمن للمصرف 75% من أصل الدين والفوائد في حال تعثّر المشروع.

لذلك، فإن خدمات شركة كفالات تشكّل أداة فعّالة من ضمن أية أدوات أخرى قد تنشأ لمساعدة الصناعيين المتضررين من جرّاء الأحداث الأخيرة. وستسعى الشركة لإستعمال هذه الخدمات بأفضل الطرق وإعطاء الأولوية من ناحية السرعة والخدمة للمتضررين للحصول على التمويل اللازم لتمكينهم من إعادة النهوض بمؤسساتهم وبنائها. وسوف تبذل الشركة كافة الجهود من أجل ذلك بالتنسيق مع القطاع المصرفي.

وتقدّم الشركة كفالتها من ضمن الضوابط التالية:

1 – القطاعات المستفيدة هي: الصناعة – السياحة – التقنيات المتخصصة – الإنتاج الحرفي – الزراعة.

2 – سقف القرض: 300 مليون ليرة لبنانية أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

3 – الفائدة المطبقة حالياً تصل إلى 5,68% مدعومة من الدولة اللبنانية بالنسبة نفسها فتصبح كلفة الفائدة صفر.

4 – مدة القرض: سبع سنوات بحد أقصى من ضمنها فترة سماح تتراوح بين ستة أشهر وسنة.

5 – يمكن استعمال القروض من أجل إنشاءات المشروع والمعدات والتجهيزات والمواد الأولية ورأس المال التشغيلي عامة.

6 – يمكن لأي مؤسسة من أي نوع كانت أو لأي فرد أن يستفيد من هذه القروض سواء كان العمل مسجلاً أم لم يكن".□

الحضور خلال المؤتمر الصحفي